مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

المشاركة السياسية في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي في تونس : أطروحة التوافقيّة الديمقراطية والاندماج الجمهوري

محمد العربي العياري*

«في التطورات التاريخية الكبرى، عشرون سنة ليست أكثر من يوم واحد؛
لكن قد تأتي أيام تحمل في أحشائها عشرين عاما.»

كارل ماركس، مراسلات ماركس-أنجلس، المجلد الثالث، ص*167*

مقدمة

شهدت العملية السياسية في تونس إعادة ترتيب جذري من خلال تعيين جديد لحدود التفاعل والمشاركة في الشأن العام، حيث أصبحت «الديمقراطية مُحمّلة بمُسبّقات وبيقينيات الأيديولوجيا التي تتحوّل إلى مطلق لا يقبل بالنّسبي .

[1]«أهمل المسار السياسي الجديد مُخرجات فترة الانتقال الديمقراطي بجوانبها التشريعية والسياسية، وخاصة منها تلك المُتعلّقة بثقافة المشاركة ورهانات المسألة الديمقراطية، من خلال التخلّي عن التشريعات والنصوص القانونية وديناميكية المشهد السياسي، ليقع تصوير هذا التحوُّل البُنيوي للسياسة وللمجتمع، «كرغبة قاعديّة نبعت من عمق التناقضات الاجتماعية.[2]» وقع استبدال التعددية وقيم التشاركية وآليات التنافس الديمقراطي المفتوح، بسردية قانونية وسياسية جديدة لا يمكن لها أن تختزل الحل لأزمات الانتقال الديمقراطي سواء منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو تلك المتعلّقة بمسألة شرعية النُخب السياسية والمدنية، ومشروعية الممارسة السياسية. كما روّجت السيرورة السياسية الجديدة لرؤية مُغايرة للديمقراطية التوافقية اختزلتها في مُربّع العائق، وأخرجتها في صورة «من النقصان]...[المُستوجب للبحث على توسيعها[3]» بتعبير مارك فلوربابيه Marc Fleurbaey. اعتمدت سيرورة ما بعد الانتقال الديمقراطي على خلق التقابل بين ثُنائيّة «نحن» و«هم» كعنوان لفهرس ممارسة جديدة، كثّف شروط المشاركة في الشأن العام في أرضية الصراع حول مفاهيم الوطنية والفساد والعجز وانعدام الكفاءة السياسية للنخب، وغيرها من مفردات السياسة ذات الطبيعة غير الديمقراطية، في حين كانت الأرضية السياسية لفترة الانتقال الديمقراطي قائمة على محاولة ردم هُوّة الاختلافات والخلافات بين مختلف الفاعلين، وبين الأطروحات السياسية والبرامج المُوجّهة نحو تدبير

* باحث بمركز الدراسات المتوسطية والدولية.

[1] عبد الحكيم كرومي، محنة الديمقراطية في دولة ما بعد الربيع العربي: في عوائق الموجة الرابعة، مؤمنون بلا حدود، ص 9. الرابط : https://bit.ly/40qS5yh

[2] المرجع نفسه، ص 5.

[3] مارك فلوربابيه، **الرأسمالية أم الديمقراطية ؛ خيار القرن الواحد والعشرين**، ترجمة عاطف المولي (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 43.

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 1 10/04/23 12:14

الشأن العام، في ارتباط بظروف وأشكال تفاعلات النظام السياسي الجديد المُتوجّه نحو تعزيز» الديمقراطية وحصول الناس على حقوقهم بسبب ضغط الشعوب.[4]»

رغم نقائص وأزمات الانتقال الديمقراطي في تونس، الا أن الحل لأزمة الديمقراطية يكون بفك تناقض الإشكالية السياسية لهذه الديمقراطية، على مُستويات مأسسة المشاركة الواسعة، وتوفير الأرضية التشريعية والثقافية للانخراط الواسع في الشأن العام، ومن خلال البحث على طرائق مُبتكرة لتغذية الديمقراطية التمثيليّة، التي «يمكن أن تُخترع بصورة مستقلة ويُعاد اختراعها حيثما وُجدت الظروف المُلائمة.[5]» غير أن الوجهة السياسية للمسار السياسي لفترة ما بعد الانتقال الديمقراطي، كانت مُتوجّهة نحو تقليص حدود مساهمة الفاعلين السياسيين والمدنيين، من خلال تشريعات جديدة تُعيد المشاركة السياسية الى مُربعها الأول، وتطرح من حساباتها مسألة التعددية السياسية والمدنية وديمقراطية البرامج والتنافس السياسي «في مُعاداة لكل استقلالية فردية أو جماعية.[6]» تطرح هذه الرؤية تساؤلات عديدة حول آفاق العملية السياسية برُمّتها، وطبيعة التحولات الراهنة وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى تمثُّلات النخب السياسية والمدنية وعموم المواطنين للسياسة وللديمقراطية وللدولة، التي أُعيد هندسة شكلها السياسي، وميكانيزمات اشتغالها وتفاعل مؤسساتها والمؤسسات الأخرى الوسيطة مثل الأحزاب والمنظمات المدنية والأفراد داخلها، من خلال التفكير في كيفيّة تحوُّل الديمقراطية التونسية إلى «ديمقراطية بوصفها سيادة شعبيّة، تُفرز أشخاصا أو حكومات مُنافية للديمقراطية نفسها.[7]»

يُعاد طرح النقاش حول المشاركة السياسية وقُدرات الفاعلين والأفراد، وكيفيّة إعادة انتاج الديمقراطية كحاجة مُلحّة، تستوجب تفكيك شروط وأشكال ومواطن التأثير في الشأن العام، على ضوء التغيّرات البنيوية التي تشهدها الدولة التونسية، وقياسا بأزمات الدولة والحاجة المُلحّة لتعبئة آليات الاسهام في تجاوز وطأة التحولات السياسية الراهنة، والتدارك على أرضية الشرعية الديمقراطية واستدراك مكامن العجز فيما يهم تدبير الشأن السياسي. تُحاول هذه الورقة أن تُناقش هذه المحاور من خلال البحث في تحوُّلات السياسة وصراع الشرعية الديمقراطية في تونس. كما تسعى إلى الكشف على تمفصلات السياسة والديمقراطية والشأن العام، والتفكير في الاستدراك الديمقراطي والمشاركة السياسية في تونس، ضمن أُفق التوافقية الديمقراطية وتبنّي سياسة الاندماج الجمهوري.

1 – تحوُّلات السياسة وصراع الشرعية الديمقراطية : في توظيف الأزمة وتعطيل المشاركة السياسية

عرفت دورة الديمقراطية في تونس تعطُّلا تجسّد في العودة الى المربع الأول للممارسة السياسية. في هذا السياق، أعادت أزمات السياسة انتاج نفسها في سيرورة جديدة ومُغايرة لأزمات فترة الانتقال الديمقراطي، حيث وقع استثناء الآلية التشاركية وتعدديّة الأصوات والشرعيات، ضمن منطق عكسي لدلالات الديمقراطية التي تتأسس وفق جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات تنافسية دورية، والانتباه الى أهمية الحريات العامة التي يصفها روبرت داهل Robert Dahl بأنها ضمانة لتحقيق المساواة بين المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية[8]. لا يمكن فصل الأزمة على سياقها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ؛ اذ لم تنجح الديمقراطية الانتقالية في بناء أرضية صلبة لآلياتها وظروف اشتغالها، بل تميّزت في مُجملها بتغليب حجم المشاركة الواسعة على حساب نوعية وديمومة هذه المشاركة، التي تتجاوز موضوعيا الشكل السياسي الذي تتخذه الأنظمة السياسية، لتشمل «كيفية إدارة

[4] محمد الأحمري، **الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق** (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص 249.

[5] روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000)، ص 14.

[6] عبد العالي حور، «مداخل وأسس الاستقرار في الوطن العربي،» مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 442، ديسمبر، 2015، ص 158.

[7] خالد العبيوي، **مشكلات الديمقراطية** (الرياض ؛ بيروت : مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015)، ص 59.

[8] Robert Dahl et AL (Ed. S), Democracy source Book (Cambridge : the MIT Press, 2003), David Held, Models of Democracy (Cambridge : Polity Press, 2006), and J.S. Dryzek and Patrick Dunleavy, Theories of the Democratic State (Basingstoke Palgrave Macmillan, 2009).

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 2 10/04/23 12:14

المشاركة خلال الدورة السياسية وليس أثناء إجراء الانتخابات لوحدها.[9]» كما انهمكت في تحصين نفسها دون أن تُحصّن البيئة الحاضنة لها سواء على المستوى الاجتماعي من خلال مؤسساتها، أو على المستوى الثقافي من خلال بُناها المُواطنيّة التي تسمح «للجميع بأن يُشاركوا في السلطة]...[ويكون لهم الحق في الترويج لمصالحهم وقيمهم والسعي لتطبيقها ما التزموا قواعد اللعبة[10]». ساهمت هذه العوامل في بروز خطابات تستثمر في أزمات الديمقراطية، مع التنصيص على عدم وجاهة التعددية السياسية والمدنية، واعتبارهما من عوامل الأزمة الدائمة للديمقراطية عامّة، وللانتقال الديمقراطي على وجه الخصوص.

وقع تصوير سيرورة 2011-2021 «كدراما انتقالية» بتعبير لورانس وايتهيد Lawrence Whitehead[11]، وتحميلها كامل الحمولة السلبيّة للأزمات. إذا كانت الأزمة بأبعادها المتعددة، حالة مُلازمة للديمقراطية -مع اختلاف تمظهراتها وحدّتها- إلاّ أنّ هذه الأزمة ليست نتيجة مباشرة للديمقراطية ذاتها، بقدر ما هي تمظهر سياسي -يتّخذ صورة الأزمة- لخيارات التعددية الديمقراطية، والتي يمكن معالجتها بمزيد دمقرطة المشاركة الواسعة في الشأن العام للاستفادة من نقيض الاطروحات التي خلقت بوادر الأزمة. حيث «ينبغي على المواطنين والمجموعات السياسية أن يُواجه بعضهم البعض في الحلبة السياسية على قدم المساواة، دفاعا على التصورات المُتنافسة للخير المشترك.[12]» تُروّج التصوُّرات اللاّديمقراطية إلى أسبقية الأزمة على حساب الديمقراطية، وبالتالي ضرورة استباقها من خلال تجنُّب بعض الممارسات الديمقراطية، وعلى رأسها التعددية السياسية والمدنية وتضييق المشاركة السياسية بواسطة التشريعات والقوانين، وعبر افتعال الخصومات الأيديولوجية، والطعن في ممكنات الديمقراطية التمثيليّة نظريا وعمليا، وفي جدوى المشاركة السياسية الواسعة. تتحوّل الديمقراطية وفق هذا المنطق، الى عمليّة إملائيّة فوقيّة تختزل «حل أيّ مشكلة في إصلاح المؤسسات وليس تغيير السياسات.[13]» في حين أنّ إصلاح المؤسسات في تونس، كان مطلبا جوهريا من مطالب الانتقال الديمقراطي، تأثّر بشكل واضح بطبيعة السياسات العمومية، واختيارات النخب وبالحلول السياسية وتوافقات مُجمل الفاعلين التي اصطدمت بغياب «دمقرطة النُظُم الجُزئيّة[14]» وارتباك التعزيز الديمقراطي[15] الذي تأخّر في تفعيل الانتقال من الحكومات الانتقالية Democratic Government إلى العهد الديمقراطي Democratic Regime حسب تحليل غويليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell. من بين هذه الخصومات المُتعددة في السياق التونسي، برزت مسألة الشرعية، وهي من المفاهيم القانونية والسياسية والاجرائية ذات العلاقة المباشرة بممارسة السلطة، والتي تُكثّف جوهر الديمقراطية من جانب «إدارة الاختلافات والتنوعات في المجتمع بطريقة سليمة؛ إذ يُقدّم النظام الديمقراطي إطارا مؤسسيا لتنظيم المصالح والآراء المختلفة والتعبير عنها، والتوفيق بينها على أساس الاعتراف بشرعيتها جميعا.[16]».

يهدف الخطاب الحامل للاشتقاقات السياسية للفظ الشرعية، نحو المسك بكامل تفاصيل العملية السياسية، وتحديد شروط

9 أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 108.

10 عبد الوهاب الأفندي «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول، تأملات في الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي»، في كتاب جماعي، **أطوار التاريخ الانتقالي ؛ مآل الثورات العربية** (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 183.

[11] Laurence Whitehead, **Democratization : theory and experience**, (Oxford : Oxford university press : 2002), p. 36.

[12] Joshua Cohen, «Délibération et légitimité démocratique», in Charles Girard et Alice Le Goff (dir.), *La démocratie délibérative*, 2006, p. 209.

[13] عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي واشكالياته : دراسة نظرية وتطبيقيّة مقارنة** (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2020)، ص 224.

[14] Philippe C. Schmitter, «Organized Interests and Democratic Consolidation in Southern Europe» in *Richard Gunther, the Politics of Democratic Consolidation : Southern Europe in Comparative Perspective*, (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1995) pp. 284-314.

[15] J. Samuel Valenzuela, «Democratic Consolidation in post-Transitional Setting : Notion, Process and Facilitating Conditions», Kellogg Institute (Working paper), no.150, December 1990, pp. 6-7. Lien : https://bit.ly/40B0z64

[16] David Held, Democracy and the Global Order, Antony McGrew «Models of Transnational Democracy», in *David Held and Antony McGrew*, Eds., (Cambridge : Polity Press, 1995), p. 501.

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 3 10/04/23 12:14

المساهمة السياسية والمدنية في الشأن العام. في هذا السياق، وقع توظيف مثل هذا الخطاب في تونس منذ جويلية 2021 في أشكال وصور متعددة، ومن خلال إستعمال معان ومرادفات لغوية وسياسية لمفهوم الشرعية. انطلق التوظيف من خلال النص التشريعي (دستور 2014)[17]، ومن ثمّة استعمال الخطاب السياسي ذي الحمولة الدلالية الواضحة للاستئثار بشرعية الأداء والقيادة والتوجيه. تجاوز هذا الخطاب مستوياته السياسية ومعانيه البلاغية، ليتحول الى خطاب استنزاف للقدرة الديمقراطية على الحوار والنقاش والمنافسة، ويُحوّل السيرورة السياسية الى «نظام يصعُب التعايش معه.[18]» كما انتقل هذا الخطاب من الفضاء العام الى الفضاء الخاص والافتراضي، وأصبح عنوانا للصراع بين شرعيتين؛ أحدهما تعمل على توظيف شرعية النص القانوني بتأويلاته المتعددة وغير المُتّفق حولها، وشرعية أخرى تتمسّك بالمنجز الديمقراطي على هناته المتعددة، وتبحث على رتق تشوُّهات الديمقراطية الانتقالية عبر استغلال آليات التعبئة المدنية والسياسية. حاولت الشرعيتان المذكورتان، تصريف نوعين من الخطاب في سياق تبريري: يتعلق الخطاب الأول بتحميل الشارع (الرأي العام) مهمة تحديد نوعية الشرعية السياسية وطبيعتها ومن يملكها، في نوع من الحشد لما أسماه جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori في كتابه «النظرية الديمقراطية،» «بالاتفاق بشأن القيم العليا Ultimate Value للنظام السياسي، والمُتمثّلة في الدستور[19]». أما الخطاب الثاني فيتمحور حول نقد شرعية لأُخرى بمقاييس التسلط والديكتاتورية والفساد والعودة الى مربع الانفراد بالسلطة، في نوع من الارتداد على «الاتفاق بشأن قواعد الممارسة السياسية واجراءاتها Rules and Procedures والمُتمثّلة في القوانين الأساسية لنظام الحكم.[20]» يعمد الخطاب الأول والثاني (الشرعيتان المُتنازعتان) الى نوع من التسييس للهوية الجمعية من خلال مستويين : المستوى الأول، يهم الأفراد المشاركين في فعل جماعي وهم المواطنين المُحتجيّن والمحسوبين على الشرعيتين المذكورتين. أما المستوى الثاني، فيهم الفاعلين الذين يُؤثّرون على الفعل الجمعي (الاحتجاج والمعارضة أو الدعم والموافقة على توجهات إحدى الشرعيتين)، وذلك لغايات سياسية تتمثّل أساسا في الانتصار للشرعية الديمقراطية وفق -منظور الطرفين- وتحت منطق الصراع ضمن التحولات السياسية الراهنة. تمظهرت هذه الصراعات كعناوين لأُفق سياسي جديد ومُتحوّل وبخصوصيات مُختلفة جذريّا على فترة الانتقال الديمقراطي، مع إعادة استدعاء وتوظيف نفس الشعارات والمفردات التي أطّرت السياق الانتقالي. فقد رفع طرفي الصراع السياسي مقولات الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية وغيرها، لتّتسع المسافة الأيديولوجية بين الفاعلين من جهة، وبين الشرعيتين من جهة أخرى. أُعيد استحضار «تسييس الصراعات الاجتماعية[21]» التي تُميّز المرحلة الأولى للانتقال الديمقراطي، كنوع من إعادة انتاج التاريخ السياسي للأزمات وتعطيل للتوافق السياسي والمشاركة الواسعة في الشأن العام.

2 – المشاركة السياسية والاستدراك الديمقراطي : سياسات التوافقيّة الديمقراطية والاندماج الجمهوري

تتطلّب المشاركة السياسية، التقاء الفاعلين عند نقطة تقاطع الحلول السياسية. حيث تكون التوافقيّة «تمثيلا للهويات الجمعية [...] على مستوى طريقة الانتخابات والائتلافات، وأحيانا على مستوى النظام السياسي بمُجمله من أجل تحقيق الاستقرار وتجنُّب الصراع.[22]» لا يعني مصطلح «تشارك السلطة

[17] الحدث الأبرز في جويلية 2021، كان الانطلاق من قراءة قانونية أُحادية للفصل 80 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014. وهو الأمر الذي خلق تمايزات وحالة من الارتباك الشديد بين النخب والرأي العام، وبين النخب نفسها، في علاقة بالكيفية القانونية لاستعمال الفصل المذكور، وتأويليه.

[18] أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

[19] Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1 : The Contemporary Debate (Chatham House Publishers, 1987), PP. 190-191.

[20] Ibid.

[21] يُنظر : على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية : ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين ؟** (الكويت : عالم المعرفة، 2019)، ص 158-159.

[22] عزمي بشارة، «في تطوُّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان،» الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 30، جانفي 2018، ص 8.

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 4 10/04/23 12:14

Power Sharing بالضرورة تحقيق الديمقراطية،[23]» لكنه يلعب دورا حاسما في علاقة بإعادة ترتيب أولوية الديمقراطية وممارسة الحق في المشاركة في الشأن العام، واشتراط البُعد التشاركي في إدارة العملية السياسية. في هذا الإطار، تُعالج المقاربة الوظيفية في العلوم السياسية- بما هي مجموعة الأنشطة التي يتطلّبها استمرار النظام السياسي- جُملة الوظائف ذات الأهمية للمحافظة على هذا النظام. في هذا السياق، يُحدّد غابرييل ألموند Gabriel Almond وظائف المُدخلات Input ومنها «التجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وتجميعها والاتصال السياسي.[24]» تلعب هذه الوظائف أدوارا حاسمة في رسم حدود التمايز وخطوط التقاطع السياسي بين مُربع الارتداد الديمقراطي، وبين نشاط الفاعلين المُوجّه نحو تحقيق ما نُسمّيه : الاستدراك الديمقراطي. بين هذين المفهومين، تتوسط قاعدة التوافقات على أرضيات الحد الأدنى السياسي، وتغليب أُطروحات الحلول الوسطى التي تضمن إلى حد ما، حسب هارولد لا زويل Harold Lasswell «امتلاك مقاليد القوة في أي جهاز سياسي والتي من خلالها يتم تقدير وحساب كل شيء في فترة زمنية محددة.[25]» تتوقّف عملية انتاج وإعادة انتاج الديمقراطية كممارسة، أو الاستدراك الديمقراطي، بتغذية المشاركة السياسية و«تعديل النُخب السياسية لسلوكها بما يتّفق مع قواعد الديمقراطية.[26]»

لفهم ديناميات العملية السياسية، يقع تقطيع كل سيرورة سياسية -زمنيّا- من خلال تتبُّع الأحداث والتفاعلات التي تُؤثّر جذريّا وبُنيويّا في تلك السيرورة، مع الاستناد الى تسلسل الحدث السياسي وتأثير تلك «القضايا المُعقّدة التي تُواجه المجتمع.[27]»

يسمح التحقيب الزمني الذي يستند على المُتغيّرات، بتصنيف طبيعة الأحداث والشكل السياسي للدولة وتفاعلات الفاعلين وقوى الدولة والمجتمع، مع الانتباه الى زمنيّة الحدث من زاوية تأثيره في الواقع وفي العملية السياسية، وليس من جانب بُروزه كنتيجة أو كحاصل نظري للمُتغيّرات الثابتة أو المُتحوّلة. في هذا الإطار، شهدت السياسة في تونس-باعتبارها سيرورة وحدث وفي نفس الوقت، سببا ونتيجة للأحداث والتفاعلات- تغيُّرات عميقة وتحوُّلات امتدّت على حقب مُحدّدة استنادا الى الحدث السياسي. ساهمت هذه الأحداث –من وجهة نظرنا- في «تغيير المحتوى السياسي للدولة،[28]» وبروز فاعلين مُتعدّدين منهم من كان جزء من المساهمين في الحدث السياسي، ومنهم من اختار التموقع خارج المنظومة الرسمية للفعل والمشاركة والتأثير في الشأن العام. نجد في بعض التواريخ الفاصلة، إشارات على الانتقال من حدث سياسي نحو آخر وانتهاء لمرحلة والدخول في أُخرى، سيكون لها تأثيرها في التاريخ السياسي للدولة التونسية. على ضوء ذلك، يكون التحقيب الزمني على النحو التالي: تمتد الحقبة الأولى من تاريخ الانتخابات التشريعية سنة 2011 الى لحظة صدور دستور الجمهورية التونسية في جوان 2014، وهي فترة التأسيس الانتقالي وبداية التجربة التعددية سياسيا. أما الحقبة الثانية، فتمتد من سنة 2014 وتحديدا الانتخابات التشريعية والرئاسية الى حدود سنة 2021 لحظة تغيير شروط وكيفية إدارة العملية السياسية والتعاطي مع الشأن العام. تتميّز هذه الفترة التي أسميناها بفترة «الترسيخ الديمقراطي» في مستوى التداول ومأسسة المشاركة السياسية والدُربة الديمقراطية، بتداول أطراف سياسية جديدة على السلطة وتواتر أحداث وصراعات جديدة بين الفاعلين. وهي فترة التوافقيّة السياسية التي مثّلت العنوان الأبرز والحاصل السياسي لهذه الحقبة. في حين تبدأ الحقبة الثالثة، من 2021 دون سقف زمني لنهايتها، وهي فترة أسميناها بفترة الاستدراك الديمقراطي.

يُقدّم الشكل الموالي، التحقيب الزمني لعشرية الانتقال الديمقراطي، والخاصيّة السياسية لكل حقبة.

[23] المرجع نفسه، ص 7.

[24] ثامر الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** (عمان : دار مجدلاوي، 2004)، ص ص 61-65.

[25] توماس بوتومور، **الصفوة والمجتمع. دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد الحسيني (القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 31.

[26] Paul Lewis, «Democratization in Eastern Europe», In Potter, David (Ed.), *Democratization*. Cambridge : Polity, 2005. p. 405.

[27] Clauss Offe, «New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutio Politics», *Social Research*, vol. 52, no. 4, *Social Movements* (Winter 1958), p. 819.

[28] بابلو سيمون، «الديمقراطية عند كارل شميت»، ترجمة ياسين السّويحة، سوريا، مجلة الجمهورية، العدد 15، فيفري 2016، ص26.

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 5 10/04/23 12:14

شكل عدد 1 : السيرورة السياسية في تونس : الفترات والتحديد الزمني

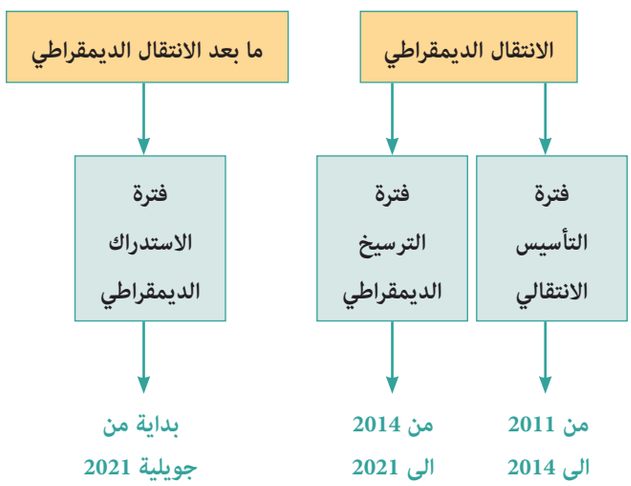

المصدر : من انجاز الباحث

امتدت حقبة الانتقال الديمقراطي من 2011 الى 2021 بين سيرورتين سياسيتين. تعلّقت السيرورة الأولى، وهى حقبة تميّزت بكونها ورشة التأسيس الانتقالي (من 2011 الى 2014) بتلمُّس الانتقال نحو الديمقراطية، مع تسجيل مشاركة واسعة في الشأن العام «كإجراء نظامي سمح به الهيكل السياسي الجديد،[29]» بفضل الآليات التشريعية وديناميكية العملية السياسية. في حين غطّت الحقبة الثانية، الفترة الممتدة من 2014 الى 2021، وتميّزت بكونها سيرورة تعزيز للاستقرار السياسي من خلال استثمار نوع من الدُربة السياسية، ومأسسة المشاركة وترسيخها كسمة ديمقراطية مُتواترة في تونس. شهدت هذه الحقبة صعود فاعلين من خارج المنظومة الرسمية للمشاركة (حركات احتجاجية شبابية)، وإنتاج السياسة تحت عنوان التوافق الذي رُوّج له كحل يستوعب تناقضات الصراعات بين الفاعلين السياسيين. تجتمع الحقبتين المذكورتين لتكوّنان فترة الانتقال الديمقراطي في تونس، وهي الفترة التي أسّست لنوع من التحديث لشكل الحكم ومحاولات رسم شروط وأبعاد جديدة للسياسة كممارسة وفعل تشاركي. سمح هذا الاحلال للمعطيات الجديدة للسياسية، بحصول تغيُّرات في طبيعة ونوعيّة المشاركة السياسية وفق كارل دويتش Karl Deutsch من خلال ما أسماه «التعبئة الاجتماعية التي توجّهت نحو ادماج أكبر قدر ممكن من المواطنين في العملية السياسية[30]». كما نشطت آليات «التجنيد السياسي والتعبير عن المصالح والاتصال السياسي،[31]» لتوسيع دائرة المشاركة السياسية تحت عنوان رئيسي وهو التوافق 'سياسيا' والتقاء المصالح 'إيديولوجيا وتنظيميًا'.

إذا كانت سيرورة الترسيخ الديمقراطي Consolidation of Democracy أو 'الانتقال الثاني' كما أسماها أودونيل O'Donnell التي تعني «الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال الى نظام ديمقراطي راسخ،[32]» قد انهمكت في استكمال الاطار الدستوري للدولة، وتأطير العملية السياسية «بآليات عمليّة لصُنع القرار في اطار مُؤسسي ديمقراطي ؛ [33]» فإن سيرورة الاستدراك الديمقراطي أعادت تدوير الأزمات واستثمارها في سياق من «الاستقطاب الشديد بين المجتمع والفاعلين، وافتقاد الرؤية في اختيار السياسات المناسبة.[34]» يُعاد استحضار الصراع بين ما يُعرف بالشرعيتين السياسيتين المُتنازعتين. حيث ترتكز احداهما على معنى التوافق في اطار ضرورات المرحلة (مرحلة الترسيخ الديمقراطي) وآثار التغذية المُباشرة للدلالات السياسية لهذا النوع من التحالف السياسي، وتستند الأخرى على مقولات الشرعية المُواطنية الواسعة، لتأثيث مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي (سيرورة الاستدراك الديمقراطي) والتي تُوظّف رجع الصدى أو التأثير المُرتد (التغذية العكسية) لخطاب الأزمة السياسية النقدي المُوجّه نحو فترة الانتقال الديمقراطي،

[29] حامد عبد الله ربيع، **أبحاث في النظرية السياسية** (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، 1971)، ص 217.

[30] Carl Deutsch, «Social Mobilisation and Political Development», *American Political Science Review*, L V, September, 1961.

[31] Gabriel Almond, «The politics of the Developing Areas», *Revue Française de science politique*, 1963, PP. 192-194.

[32] Gerardo L. Munck, «Democratic, transition in comparative perspective». *Comparative politics*, April 1994. P. 362.

[33] Fareed Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy», *Foreign Affairs*, November/ December 1997, Vol. 76, No 6. Lien : https://bit.ly/40HJ7Nj

[34] عائشة سالمي، «دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية. دول ما بعد الحراك العربي،» الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 1، مارس 2021، ص 192-202.

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 6 10/04/23 12:14

مع تحويل جذري «للبنية الدستورية والقانونية والمؤسسات والعمليات السياسية،[35]»كما هو واقع الحال في تونس.

على ضوء هذه الصراعات المُعاد انتاجها وتوظيفها في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي، وهي الحقبة التي أسميناها بالاستدراك الديمقراطي، يُفترض أن تعمل النخب السياسية على مراجعة «ديناميات التوحيد والتجانس السياسيين،[36]» على أرضية التوافقيّة الديمقراطية، ليس بمُفرداتها الدلالية التي تعني الاصطفاف تحت شروط الحكم المُشترك أو تقاسم السلطة، بل بالعودة الى التوافقيّة باعتبارها «المعنى الحقيقي للحكم بالحوار كحل لمشكلة المشاركة.[37]»يشترط هذا التوافق، بلورة أُطروحة النخب من خلال توظيف المُقاربة النُخبويّة عند سيمور مارتن ليبست Seymour[38] Martin Lipset والتي تُمفصل المسألة الديمقراطية جذريًا مع النخب السياسية، كذلك مُقاربة دانكوارت رستو Dankwart Rustow[39] من خلال نظريته المُسماة «GENETIC» التي تتوجّه نحو النخب السياسية، وتُفردها بتغيير العملية السياسية والمجتمع وتأصيل الممارسة الديمقراطية. تتولّى النخب السياسية إعادة التفكير في التوافقيّة السياسيّة في زمنيّة الاستدراك الديمقراطي، وهو توافق يعود الى الشروط الأساسية والرئيسية التي تعني «تآلف المكوّنات السياسية للمجتمع حول فكرة الدولة،[40]» التي تتطلّب مشاركة واسعة ومُكثّفة بأشكال وطرائق مُتعددة لاستعادة - استدراك - الديمقراطية.

إذا كانت الديمقراطية المُستقرّة تتطلّب وفق فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama «طبقة وسطى عريضة،[41]» فإن هذه الطبقة تستطيع –من وجهة نظرنا- أن تخلق ديناميكية سياسية من خلال تجديد المشاركة السياسية الواسعة؛ هذه المشاركة التي تخلق وتُعبّر في نفس الوقت، على تفاعل الأفراد الذين يُشير اليهم فوكوياما Fukuyama داخل إطار تداولي يجد شروطه وفضاءه وآلياته، ضمن مفهوم «الاندماج الجمهوري» ليورغن هابرماس Jürgen Habermas [42] حيث يقع الجمع بين الحريات الفردية من جهة، والحريات الجماعية التي تُمثّل «أحد التحديات الأساسية التي يمكن أن تُواجه أيّ عملية تحوّل ديمقراطي في مساره الدستوري،[43]» خاصة مع بروز صراع الحريات الفردية والجماعية في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي، وظهوره على رأس أولويات السيرورة السياسية الجديدة.

أ – التوافق والحل الديمقراطي

يُعاد استحضار فكرة التوافق السياسي ضمن أُفق جديد للممارسة السياسية، يتعدّى النموذج العملي الذي وفّرته هذه الآليّة في فترة الترسيخ الديمقراطي. حيث لم يعد ممكنا إعادة انتاج التوافق بنفس المنطق الاجرائي الذي ساهم نسبيًا في تجاوز جزء كبير من الخلافات الجوهرية بين الأطراف السياسية. إذا كان التوافق في مستوى النظام السياسي في تونس، قد مثّل «سياسة عمليّة أملتها الضرورة والقوانين المُتناسبة مع الحاجة والتجربة التاريخية والثقافية،[44]» فإنه لا يجب إعادة انتاجه في فترة الاستدراك الديمقراطي بنفس الشاكلة أو الصورة وذلك لاختلاف السياقات والرهانات. يجب أن يظهر التوافق ضمن إطار سياسي «لا يحصر نفسه في ديمقراطية الأغلبية[45]» التي قد تُهمّش جزء من المُستفيدين من تعزيز المشاركة السياسية والاسهام في الشأن العام على أرضية الاستدراك الديمقراطي. يُعاد استحضار فكرة التوافقية Consociational Democracy التي ظهرت تاريخيا مع مساهمات الماركسية النمساوية وخاصة مراجعات آرنت ليبهارت

[35] حسنين توفيق إبراهيم، «الانتقال الديمقراطي : إطار نظري». مركز الجزيرة للدراسات. الرابط: https://bit.ly/3nwuhLv

[36] عبد الاله بلقزيز، **الدولة والمجتمع : جدليّة التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 64.

[37] أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 113.

[38] يُنظر : سيمور مارتن ليبست، **الثورة والثورة المضادة : التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية**.

[39] يُنظر : دانكوارت رستو، **بين السياسة والأخلاق**.

[40] عبد الاله بلقزيز، **الدولة والمجتمع : جدليّة التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي**، مرجع سابق، ص 13.

[41] فرانسيس فوكوياما، **النظام السياسي والانحطاط السياسي : من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية**، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام (الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص 559.

[42] Jürgen Habermas, L'intégration républicaine. Essais de théorie politique, trad. R. Rochlitz. Paris : Fayard, 1998.

[43] كمال جعلاب، «دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة»، الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9، ص 20.

[44] عزمي بشارة، «في تطوُّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان، مرجع سابق، ص 9.

[45] المرجع نفسه.

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 7 10/04/23 12:14

Arend Lijphart [46] وغيرهارد ليمبروخ Gerhard Lehmbruch في دراسته «ديمقراطية التمثيل المُتناسب[47]» لفهم كيفيّة ربطها «بالبنية الاجتماعية والسياسية والظروف والمعطيات والثقافة السياسية السائدة في أوساط الفاعلين السياسيين.[48]» في هذا الاطار، يجب توجيه الثقافة السياسية في زمن ما بعد الانتقال الديمقراطي (فترة الاستدراك الديمقراطي)، نحو مسألة المشاركة السياسية لضمان تكتُّل أكبر عدد ممكن من المعنيين بالشأن العام، حول مسألة الديمقراطية وفي سبيل «توافر قيادات قادرة على التفاهم مع المجموعات التي تُمثّلها.[49]»

يعرض ليبهارت Lijphart في مقالته حول الديمقراطية التوافقية،[50] تحليلا للشروط المُلائمة لتحقيق النظام الديمقراطي التوافقي، والتي نعتبرها نموذجا عمليّا لممارسة تسمح للنخب السياسية التونسية، باستدراك الديمقراطية بما هي أولوية المرحلة الراهنة، ورهان أساسي تقف عليه استمرارية المؤسسات الوسيطة، ومدى تفاعل الرأي العام مع الشأن السياسي من خلال المشاركة الواسعة.

تتكثّف هذه الشروط أو النقاط فيما يلي :

- ✓ تكتُّل أغلبية واسعة تُؤمن بالمشاركة السياسية وتغليب الديمقراطية.
- ✓ ردم الهُوّة بين الجماعات المُنقسمة في المجتمع.
- ✓ التقارب في حجم المجموعات السياسية مما يخلق توازنا للقوى فيما بينها.
- ✓ جعل القرار السياسي أقل تعقيدا.
- ✓ تعزيز الوحدة الوطنية.
- ✓ تغليب الولاء الجماعي المُتمحور حول الاستدراك الديمقراطي، على حساب الولاءات الفرعية.
- ✓ تبنّي مبادئ التسوية والحلول الوسيطة.

يمكن إعادة بناء الأغلبيات الديمقراطية التي تُناضل في سبيل الاستدراك الديمقراطي، على قاعدة تغليب الديمقراطية التي تسمح بتذليل الخلافات والاختلافات بين الجماعات. كما يُصبح القرار السياسي-النضالي ضمن أُفق المرحلة الراهنة، أكثر سلاسة واستجابة لمُتطلّبات الصراع السياسي، مما يُسهم في تغذية الوحدة الديمقراطية بين الجماعات ويُيسّر التسويات والحلول الوسيطة.

ب – الاندماج الجمهوري : بين ما هو ضروري عمليّا وماهو ممكن موضوعيا

تُشير النقاط المذكورة أعلاه والمُتمحورة حول القُدرات الإجرائية للتوافقية السياسية، الى انصهار الطرح الديمقراطي في زمنيّة الاستدراك الديمقراطي، ضمن ما أسماه يورغن هابرماس Jürgen Habermas بالاندماج الجمهوري[51]. تظهر هذه الفكرة كحصيلة للنقاش بين الطرح الليبرالي والطرح الجماعاتي، بمعنى بين فكرة الحريات الفردية من جهة، وأطروحة الحريات الجماعية التي تنصهر داخلها حريات الأفراد. يجد هذا الطرح وجاهة نظرية وإمكانية عملية للإستفادة منه في السياق السياسي في تونس في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي، خاصة مع حالة «التفكك الناتجة عن التفاعل بين ثلاثة متغيرات : يتعلق المتغيّر الأول بتفاقم الانقسامات المجتمعية. في حين يتعلق المتغيّر الثاني بهشاشة المؤسسات السياسية الجديدة وعدم قُدرتها على احتواء هذه الانقسامات ومواجهتها. أما ثالث هذه المتغيّرات، فيهُم طبيعة اختيارات النخب السياسية وسلوكها.[52]» لعبت هذه المُغيّرات أدوارا كابحة للمشاركة السياسية والانخراط الواسع في الشأن العام. كما أعاقت مسألة الحريات الفردية والجماعية، سيرورة

[46] Arend Lijphart, Thinking about Democracy : *Power Sharing* and *Majority Rule in Theory and Practice* (London and New York : Routledge, 2008).

[47] Gerhard Lehmbruch, *Système politique et culture politique en Suisse et en Autriche*. 1967.

[48] عزمي بشارة، «في تطوُّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان، مرجع سابق، ص 9.

[49] M.P.C.M. Van Schendelen, «Consociational Democracy : The Views of Arend Lijphart and Collected Criticisms,» *Political Science Review*, Vol. 14 (1985), p. 148.

[50] Arend Lijphart, «The Puzzle of Indian Democracy : A Consociational interpretation,» *The American Political Science Review*, vol. 90, no, 2 (June 1996), pp. 262-263.

[51] Jürgen Habermas, L'intégration républicaine. Essais de théorie politique, trad. R. Rochlitz. Paris : Fayard, 1998.

[52] معتز الفجيري، «على ضوء الحالة التونسية : لماذا تنهار الديمقراطيات الناشئة ؟»، العربي الجديد. الرابط : https://bit.ly/3KjydrD

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 8 10/04/23 12:14

المشاركة وتقاطعات المؤسسات الوسيطة مع تشاركية السلطة.

نجح الانتقال الديمقراطي في تونس، في التحول من الدولة القانونية الى دولة القانون من خلال صياغة عقد اجتماعي جديد يسير بمقتضاه «الجميع في ركب التُوجُّه الأسمى للإرادة العامة».[53] حيث كانت مسألة ضمان الحريات والحقوق الفردية «أحد التحديات الأساسية التي واجهتّ عملية التحوّل ديمقراطي في مساره الدستوري»[54]. تفطّن الفاعلون السياسيون في فترة التأسيس الديمقراطي الى أن «عملية صنع القانون رغم طابعها الاجرائي الذي يقوم على احترام أشكال وإجراءات مُعيّنة ومُحدّدة سلفا، ليست مستقلة عن الجوانب الاجتماعية والسياسية»[55]. لذلك، وقعت بلورة تصوُّر لمعنى الإرادة العامة من خلال قوانين وتشريعات مزجت بين دولة القانون باعتبارها «دولة القانون الصالح»[56] وبين الديمقراطية التي وإن كانت تتحدّدُ عبر مجموعة من الضمانات القانونية، إلا أنها قبل كل شيء تعني «احترام التطلعات الفردية والجماعية التي تُوفّق بين تأكيد الحرية الشخصية وحق التماهي مع جماعة اجتماعية أو قومية أو دينية خاصة.»[57]

بالعودة الى أطروحة هابرماس Habermas حول الاندماج الجمهوري، وتوظيفها في سياق الجهد المُتعلّق بالدفاع عن الحريات الفردية والجماعية في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي؛ يمكن أن تنصهر جُهود النخب السياسية في إطار تغذية المشاركة السياسية، ضمن القُدرات الاجرائيّة لهذا الطرح. حيث تُنضجُ «المشاركة السياسية تلك الخيارات التي تُعبّر بحق عن الإرادة الشعبيّة،[58]» في مواجهة صراع الحريات الذي أصبح عنوانا للخصومة السياسية الراهنة. تُمثّل مسألة الحريات أولوية مُلحّة لدفع عملية المشاركة السياسية، بمعنى أن «أولوية الحرية لا تستبعد التبادلات الحديّة ضمن نظامها، إنما تسمح بأن تكون للحريات وخاصة تلك التي يُغطّيها مبدأ المشاركة [...] أهمية من ناحية دورها الرئيسي المُتمثّل في حماية الحريات.[59]» تُؤكد هذه الأطروحة، التلازم بين الحرية كمعطى انساني فردي وجماعي، وبين المشاركة السياسية من جانب أن احترام الحريات السياسية «هي الفضيلة الرئيسيّة لمبدأ المشاركة السياسية،[60]» لذلك، يجب توظيف الصراع السياسي الراهن في اطار استرداد الحريات الأساسية من خلال العمل على «مراجعة القيود الموضوعة على مبدأ المشاركة[61]» ودمج مبدأ الالتزام السياسي بالمشاركة الواسعة. يعني مبدأ الالتزام السياسي، من وجهة نظر عمليّة وفي سياق الراهن التونسي، أن «حقوق المشاركة والتواصل السياسي، تحظى بالأفضلية وتسمح بتحقيق غرضين ؛ يتعلّق الأول بالمواطنة بوصفها إمكانية المساهمة في الممارسات المشتركة؛ ومن جهة أخرى، الحل لأزمة مشروعية الدولة.[62]»

تختزل هذه المقاربة التي يُبورها هابرماس Habermas ضمن ما أسماه الاندماج الجمهوري، خلق تركيبة إدماجيه سياسية جديدة تدفع عملية المشاركة السياسية الواسعة نحو حدّها الأقصى. كما تعمل على إيجاد تسويات compromises بين المجموعات السياسية الباحثة على الفعل والتأثير في الفضاء العام، وخاصة مُعالجة أزمات ما بعد الانتقال الديمقراطي الذي اختزل مسألة المشاركة السياسية ضمن بُعد سياسي وتشريعي أحادي، لا يخدم بالضرورة مسألة المشاركة في الشأن السياسي العام بمعناها الواسع.

[53] جون جاك روسو، في **العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت : المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 35.

[54] كمال جعلاب، «دولة القانون الديمقراطية : إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة،» الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9، ص 20.

[55] كمال جعلاب، **المرجع نفسه**، ص 8.

[56] Joseph Raz, ***The Rule of Law and its Virtue***, in : Joseph Raz (ed.), The Authority of law : Essays on Law and Morality (Oxford : Clarendom Press, 1979), P.211.

[57] آلان توران، **مالديمقراطية ؟** ترجمة عبود كاسوحة (دمشق : منشورات وزارة الثقافة السورية، 2000)، ص 23.

[58] Coleman, J,. et Ferejohn, : «Democracy and Social Choice», Ethics, Vol.97, no1, 1986. P. 17.

[59] Ibid.

[60] جون راولز، **نظرية في العدالة**، ترجمة ليلى الطويل (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص 291.

[61] المرجع نفسه، ص 284.

[62] Jürgen Habermas, Droit et démocratie, entre faits et normes (Paris : Gallimard, 1997), p294.

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 9 10/04/23 12:14

خاتمـة

تظهر مسألة المشاركة السياسية وإعادة التفكير في جعلها أكثر ديناميكية، كمهمّة أساسية في سياق ما بعد الانتقال الديمقراطي في تونس. لا يمكن التفكير في إدارة العملية السياسية وجدولة الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراهنة، دون إفراد المشاركة السياسية بالأهمية الازمة على جدول التفاعل مع الشأن العام والراهن السياسي. تنفتح سردية النضال من أجل الحريات الفردية والعامة، على الحق في المشاركة والفعل الإيجابي في الشأن العام؛ ويقع على عاتق النخب السياسية والأكاديمية والمؤسسات الوسيطة، بلورة تصوُّر خاص بمرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي، وهي المرحلة التي تقتضي ما أسميناه الاستدراك الديمقراطي، حيث يحظى مطلب الديمقراطية بالأولوية القصوى على جدول أعمال هؤلاء الفاعلين. تطلب المشاركة السياسية اجماعا عاما تحت شروط التوافقية السياسية التي تختلف جذريّا -كما أسلفنا- على الدلالات والتمظهرات التي اتخذتها في فترة الترسيخ الديمقراطي ؛ اذ تنعقد التحالفات السياسية وسيناريوهات التأثير في الشأن السياسي، على أرضية الحلول التوافقية الديمقراطية، بما هي منظومة جامعة للمجموعات السياسية المختلفة، وللأطروحات السياسية ذات العلاقة بالنضال من أجل الاسترداد الديمقراطي وبشرط التشاركية. تعمل التوافقية الديمقراطية على تجاوز الأُطر المفهومية الضيّقة نسبيّا والمتعلقة بالحريات الفردية، أو الحريات الجماعية التي تنصهر داخلها حريات الأفراد ؛ حيث يعمل مفهوم الاندماج الجمهوري كتصوُّر عملي، يمكن له أن يُلغي التمايُزات بين مختلف التصورات حول الأسبقية النظرية والعملية للحريات الفردية أو الجماعية وعلاقاتها بالديمقراطية. يمكن للفاعل السياسي أن يستثمر فيما للتوافقية الديمقراطية من ممكنات ضمن أُفق الاندماج الجمهوري، شرط أن يكون حاصل الاستثمار مُوجّها نحو تغذية المشاركة السياسية والاسهام في تدبير أزمات السياسة في فترة ما بعد الانتقال الديمقراطي.

في المُحصّلة، تسمح دينامية صراع الشرعيات في تونس، بتعبئة الرأي العام حول ضرورة الانتباه الى العنصر الأساسي أو العامل الرئيسي للأزمات الراهنة. حيث تُشرّح هذه الدينامية الجسم السياسي المُعطّل بفعل التأزيم المُتعمّد للعلاقة بين المجتمع والسياسة، وإخراج المشاركة بصيغتها المُتداولة قبل 2021، في صورة الآلة المُحطّمة للمشاركة المباشرة للمواطنين. يمكن أن يتبلور عند الرأي العام تهافت هذا الطرح شرط انكباب الفاعلين السياسيين على صياغة عقد سياسي جديد يأخذ في عين الاعتبار الشروط المُستجدّة للمشاركة في الشأن العام، ويُدمج بين الحريات والديمقراطية وتدبير الشأن العام.

المراجع Références

باللغة العربية

1 - عبد الحكيم كرومي، **محنة الديمقراطية في دولة ما بعد الربيع العربي** : في عوائق الموجة الرابعة، مؤمنون بلا حدود، ص 9. الرابط: https://bit.ly/40qS5yh

2 - مارك فلورباييه، **الرأسمالية أم الديمقراطية** ؛ خيار القرن الواحد والعشرين، ترجمة عاطف المولي، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

3 - محمد الأحمري، **الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق**، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

4 - روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

5 - عبد العالي حور، «مداخل وأسس الاستقرار في الوطن العربي،» مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 442، ديسمبر، 2015، ص158.

6 - خالد العبيوي، **مشكلات الديمقراطية**، الرياض ؛ بيروت : مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015.

7 - أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة روز شوملي مصلح، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

8 - عبد الوهاب الأفندي «تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول، تأملات في الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي»، في كتاب جماعي، **أطوار التاريخ**

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 10 10/04/23 12:14

الانتقالي ؛ مآل الثورات العربية، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

9 - عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي واشكالياته : دراسة نظرية وتطبيقيّة مقارنة**، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2020.

10 - «في تطوُّر مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان،» الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 30، جانفي 2018، ص 8.

11 - أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث : تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة أحمد زايد ومحمد محى الدين، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

12 - على الدين هلال، **الانتقال الى الديمقراطية : ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين ؟** الكويت: عالم المعرفة، 2019.

13 - ثامر الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار مجدلاوي، 2004.

14 - توماس بوتومور، **الصفوة والمجتمع. دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد الحسيني، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1988.

15 - بابلو سيمون، «الديمقراطية عند كارل شميت»، ترجمة ياسين السّويحة، سوريا، مجلة الجمهورية، العدد 15، فيفري 2016، ص 26.

16 - حامد عبد الله ربيع، **أبحاث في النظرية السياسية**، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة، 1971.

17 - عائشة سالمي، «دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية. دول ما بعد الحراك العربي،» الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 1، مارس 2021، ص 202-192.

18 - حسنين توفيق إبراهيم، «الانتقال الديمقراطي : إطار نظري». مركز الجزيرة للدراسات. الرابط : https://bit.ly/3nwuhLv

19 - عبد الاله بلقزيز، **الدولة والمجتمع : جدليّة التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

20 - سيمور مارتن ليبست، **الثورة والثورة المضادة : التغيير والثبات في الهياكل الاجتماعية**.

21 - دانكوارت رستو، **بين السياسة والأخلاق**.

22 - فرانسيس فوكوياما، **النظام السياسي والانحطاط السياسي : من الثورة الصناعية الى عولمة الديمقراطية**، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام، الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

23 - كمال جعلاب، «دولة القانون الديمقراطية : إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة»، الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9، ص 20.

24 - معتز الفجيري، «على ضوء الحالة التونسية: لماذا تنهار الديمقراطيات الناشئة ؟»، العربي الجديد. الرابط : https://bit.ly/3KjydrD

25 - جون جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة عبد العزيز لبيب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

26 - آلان توران، **مالديمقراطية ؟** ترجمة عبود كاسوحة، دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، 2000.

27 - جون راولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.

باللغة الأجنبية

1 - Philippe C. Schmitter, «Organized Interests and Democratic Consolidation in Southern Europe» in *Richard Gunther, the Politics of Democratic Consolidation : Southern Europe in Comparative Perspective*, (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1995) pp. 284-314.

2 - J. Samuel Valenzuela, «Democratic Consolidation in post- Transitional Setting : Notion, Process and Facilitating Conditions», Kellogg Institute (Working paper), no 150., December 1990, pp. 6-7. Lien : https://bit.ly/40B0z64

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 11 10/04/23 12:14

3 - David Held, Democracy and the Global Order, Antony McGrew «Models of Transnational Democracy», in *David Held and Antony McGrew*, Eds. (Cambridge : Polity Press, 1995), p. 501.

4 - Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1 : The Contemporary Debate (Chatham House Publishers, 1987), PP. 190-191.

5 - Laurence Whitehead, Democratization : theory and experience, (Oxford : Oxford university press : 2002).

6 - Joshua Cohen, «Délibération et légitimité démocratique», in Charles Girard et Alice Le Goff (dir.), *La démocratie délibérative*, 2006, p. 209.

7 - Paul Lewis, «Democratization in Eastern Europe», In Potter, David (Ed.), *Democratization*. Cambridge : Polity, 2005. p. 405.

8 - Clauss Offe, «New Social Movements : Challenging the Boundaries of Institutio Politics», *Social Research*, vol. 52, no 4, *Social Movements* (Winter 1958), p. 819.

9 - Arend Lijphart, *Thinking about Democracy : Power Sharing and Majority Rule in Theory and Practice* (London and New York : Routledge, 2008).

10 - Gerhard Lehmbruch, *Système politique et culture politique en Suisse et en Autriche*. 1967.

11 - Jürgen Habermas, L'intégration républicaine. Essais de théorie politique, trad. R. Rochlitz. Paris : Fayard, 1998.

12 - Carl Deutsch, «Social Mobilisation and Political Development», *American Political Science Review*, L V, September, 1961.

13 - Gabriel Almond, «The politics of the Developing Areas», *Revue Française de science politique*, 1963, pp. 192-194.

14 - Robert Dahl et AL (Ed. S), Democracy source Book (Cambridge : the MIT Press, 2003), David Held, Models of Democracy (Cambridge : Polity Press, 2006), and J.S. Dryzek and Patrick Dunleavy, Theories of the Democratic State (Basingstoke Palgrave Macmillan, 2009).

15 - Gerardo L. Munck, «Democratic, transition in comparative perspective». *Comparative politics*, April 1994. p. 362.

16 - Fareed Zakaria, «The Rise of Illiberal Democracy», *Foreign Affairs*, November/ December 1997, Vol. 76, No 6. Lien: https://bit.ly/40HJ7Nj

17 - Jürgen Habermas, Droit et démocratie, entre faits et normes (Paris : Gallimard, 1997).

18 - Coleman, J,.et Ferejohn, J : «Democracy and Social Choice», *Ethics*, Vol. 97, no 1, 1986. p. 17.

19 - Joseph Raz, *The Rule of Law and its Virtue*, in : Joseph Raz (ed.), The Authority of law : Essays on Law and Morality (Oxford : Clarendom Press, 1979).

20 - M.P.C.M. Van Schendelen, «Consociational Democracy : The Views of Arend Lijphart and Collected Criticisms,» *Political Science Review*, Vol. 14 (1985), p. 148.

21 - Arend Lijphart, «The Puzzle of Indian Democracy : A Consociational interpretation,» *The American Political Science Review*, vol. 90, no, 2 (June 1996), pp. 262-263.

22 - Jürgen Habermas, L'intégration républicaine. Essais de théorie politique, trad. R. Rochlitz. Paris : Fayard, 1998.

BULLETIN_CEMI_AVRIL_AR.indd 12 10/04/23 12:14